التحرير
سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

الأحد23 جمادى الثانية 1447هـ الموافق لـ14 ديسمبر 2025 م — العدد 571 الثمن 1000 مليم

مشروع دستور دولة الخلافة

الجهاز الإداري

المادّة 96- إدارة شؤون الدولة ومصالح الناس تتولاها مصالح ودوائر وإدارات، تقوم على النهوض بشؤون الدولة وقضاء مصالح الناس.

اقرأ في هذا العدد

-نيجيريا وخطر التقسيم!
-وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2025 ... منطقة شمال أفريقيا «نقطة صراع نفوذ»
-وحدة الأمة والدولة قضية مصيرية
-لماذا تحظر أمريكا جماعةالإخوان المسلمين الآن؟
-ما سر رضا ترامب عن الإدارة الجديدة في سوريا؟!

كلمة العدد

لسنا بحاجة لعقد اتفاقات، بل نحن بحاجة إلى بيعة إمام يقيم فينا شرع الله

للمرة الثالثة والعشرين تجتمع اللجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية. وإلى حد اجتماعها الأخير، ليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر الجاري، لا زال بيانها الختامي يغرق في عموميات "الدبلوماسية المحنطة" من مثل: "حرص رئيسي البلدين على مزيد تطوير علاقات الأخوة والتعاون والجوار، أو الرغبة المشتركة للارتقاء بهذه العلاقات إلى أعلى المراتب، أو ترسيخ قيم التضامن والتكامل استجابة لتطلعات الشعبين الشقيقين". فرغم بلوغ هذه المواعيد دورتها الثالثة والعشرين، لم يأنس الناس الذين عقدت كل هذه الدورات باسمهم في هذه "اللجنة الكبرى" رشدا، ولا لمست لها أثرا لمصلحة مشتركة، أو غيرت شيئا من واقعهم الذي يزداد سوءا يوما بعد يوم. ولم يزد الحديث في ديباجة بيان اللجنة الكبرى المشتركة الأخير عن قيم التضامن والتكامل بينهما، أي بين أهل تونس وأهل الجزائر، إلا إصرارا على تأكيد المغايرة بينهما، وذلك بالحديث عن المصلحة المشتركة لكليهما. فلم يعد " لتطلعات الشعبين الشقيقين" معنى حقيقيا، إذ قد تقتضي الظروف السياسية تنافرها في يوم ما. نقول هذا بعد أن سبق لهذه اللجنة الكبرى المشتركة أن ثبتت تلك المغايرة في محضرها الذي صادقت فيه على رسم الحدود البحرية بين الجزائر وتونس، في دورتها الـ21 لسنة 2017.

ظلت تونس بوطنيتها، وبعد كل هذه الدورات، تخوض في وحل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والهدف من وراء كل ذلك تطمس ثورتها التي فتحت للإنسانية أفقا للخلاص من نكد الديمقراطية العلمانية. فلا التضامن ولا التكامل المزعوم أفادها في شيء، ولا الأخوة الكسيحة أبلغتها غاية أو حققت لها تطلعا. ولم تكن جزائر الحداثة، بدورات اللجان الكبرى المشتركة، أسعد حال، بعد أن ظلت أسيرة "عظمة" لم تدرك الطغم المتعاقبة على حكمها جوهرها، فلم تقدر على تنزيلها في ما هي مؤهلة له، حتى أهدرت رصيد ثورة مجيدة سطر ملحمتها شعب استثنائي، وتاهت في بعد جغرافي لا يؤهلها إلا لعظائم الأمور، واستنزفت فائض طاقة كفيلة بأن تكون رافعة حركة جبارة تغير وجه التاريخ. فهل بعد 23 دورة من اللقاءات ورسم السياسات يُزجّ بالبلاد وأهلها في محرقة، أوقد نارها عدو لئيم سماها "الإرهاب"، ليحكم قبضته على أمة كريمة، حتى غدا أهلها نصفهم "إرهابيون" والنصف الأخر يطاردهم!!؟ وهل بعد كل هذه السنين لم يحسم أمر قطاعات الصحة، والنقل، والتعليم العالي، والطاقة، والمياه، والتكوين والتشغيل، فاحتاجت كل هذه المشاغل أن توضع اليوم على جدول أعمال هذه القمة؟ فماذا أنجزت "لجاننا" الكبرى المشتركة في اجتماعاتها المتعاقبة؟

ستظل البيانات الختامية لمختلف اللقاءات التي تعقدها مثل هذه اللجان المشتركة أصدق شاهد على شكليتها، وسفاهة القائمين عليها. ولا استطاعت أن تدفع بجمهور الناس إلى الوعي على حقيقة المصالح، وأن تحملهم واجب حمايتها، والسير في دعمها والدفاع عنها، وأن الناس في قطرينا وفي سائر أقطار المسلمين كيان واحد لا تتضاد مصالحه أبدا. فإثر توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي، بين تونس والجزائر، تشمل التكوين والتدريب وتبادل المعلومات، والعمل المشترك في حماية الحدود، ثار لغط بين الأوساط السياسية عن ماهية هذا الاتفاق، مما استدعى الأمر تدخلا يوضح أن هذا البروتوكول الممضى يوم 08 أكتوبر الماضي ما هو إلا تحيين لتعاون أبرم سنة 2001 تمت مراجعته وتطويره ليواكب المستجدات الأمنية والتحديات الإقليمية الراهنة، وذلك تبريرا "لجريمة" إمضاء اتفاقية تعاون دفاعي بين أشقاء، كان من المفروض أن لا نُضطر لإمضائه، وما كان لتطرح مسألة الكشف عن بنوده، حتى يقع القبول بها. فلا الصمت عن مثل هذا الأمر محمود أو مبرر، حيث أن الصلة بين قوى الأمة لا بد أن تكون عضوية ومكتملة الأركان، ولا الاحتفاء بفرض أوجب الله سبحانه وتعالى أن لا ينتقص منه شيء غنيمة يحتفل بها، أو مكرمة يُمنّ بها على أحد. يحدث كل ذلك لعدم الإدراك أننا جزء من أمّة ولسنا شعوبا متنافرة، وإن فرقتها هذه الحدود الملعونة التي رسمها الكافر المستعمر، " فقضيّة الأمّة الإسلامية هي أن تكون أمّة واحدة تعلوها سيادة الشرع وتعيش حياة إسلامية وترعى شؤونها بشرع الله، وتحمل الإسلام رسالة إلى العالم". فالاتفاقية التي يجب أن تنوب عن كل اتفاقات حكام الضرار تقضي برفع الحواجز المادية وكسر الحدود الكرتونية وإعلان تونس والجزائر دولة ذات سيادة ونقطة ارتكاز لدولة شاملة كبرى.

25 اتفاقية استراتيجية تؤكد
دعم الجزائر للرئيس قيس سعيد

وقعت الجزائر وتونس على خمس وعشرين اتفاقية ومذكرة تفاهم جديدة، حيث أشرف الوزير الأول الجزائري سيفي غريب ورئيسة الحكومة التونسية سارة الزعفراني الزنزري في الثاني عشر من ديسمبر 2025 على مراسم التوقيع خلال الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكبرى المشتركة بالقصبة.

ورغم أن الاتفاقيات توزعت على قطاعات الطاقة والمياه والصناعة الصيدلانية والنقل والثقافة والصحة والشباب والاستثمار وغيرها، إلا أن القراءة العميقة لهذا الحراك تظهر أنه يندرج ضمن مسار سياسي طويل تتقاطع فيه المصالح الاستراتيجية مع خصوصية المرحلة التي تمرّ بها تونس منذ 25 جويلية 2021، حيث تعيش تونس هذه الأيام وضعا دقيقا بسبب الأحكام القاسية التي طالت 40 شخصية قيادية من المعارضة.

لقدكان موقف الجزائر من التحولات التي عرفتها تونس واضحاً منذ الأشهر الأولى لانقلاب الرئيس قيس سعيد على خصومه. فقد أكد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، احترامه لخيارات الشعب التونسي على حد قوله ورفضه لأي تدخل خارجي يمسّ سيادته، معتبرا استقرار تونس امتداداً طبيعياً للأمن القومي الجزائري.

فالجزائر وبصرف النظر عن التبعية السياسية للسلطة في تونس فان اكثر ما يهمها هو استقرار تونس، وهي ترى أن النظام الرئاسي الذي اعتمده الرئيس قيس سعيد في دستور 2022 هو النظام الأنسب لاحكام السيطرة والتحكم في البلاد.

هذا الموقف الداعم للرئيس قيس سعيد من أول يوم سرعان ما تجسّد في خطوات عملية شملت دعماً اقتصادياً ومالياً وتنسيقاً سياسياً وأمنياً مكثفاً، وصولاً إلى مرحلة أعمق من الشراكة ثوّجت بجولة الاتفاقيات الأخيرة. وقد برزت خلال السنوات الماضية مظاهر متعددة لهذا الدعم، سواء عبر المساعدات المالية التي قدمتها الجزائر لتونس في ذروة أزماتها المالية، أو من خلال ضمان تزويدها بالغاز والكهرباء، أو حتى عبر تكثيف الزيارات رفيعة المستوى بهدف رفع مستوى التنسيق في الملفات السيادية. ومع حلول 2025، بدا واضحاً أن العلاقات تجاوزت إطار التضامن التقليدي لتنتقل إلى مستوى التخطيط المشترك للتنمية، وهو ما تجسده بوضوح الاتفاقيات الخمس والعشرون التي تؤسس لمرحلة جديدة من التكامل الاقتصادي والإداري.

ولم يكن التعاون الأمني والعسكري بعيداً عن هذا المنحى. ففي أكتوبر 2025 وقّع البلدان اتفاقاً دفاعياً جديداً في الجزائر، بحضور وزير الدفاع التونسي خالد السهيلي وكبار القادة العسكريين في البلدين. هذا الاتفاق جاء ليُحدّث الإطار العسكري المشترك، ويوسّع مجالاته ليشمل التدريب وتبادل الخبرات والمعلومات والاستخبارات وتنسيق أمن الحدود والعمليات المشتركة في مواجهة التهديدات العابرة.

إن إدراج هذا الاتفاق العسكري ضمن سياق الاتفاقيات الاقتصادية والتنموية الأخيرة يعكس حقيقة جوهرية: تونس بالنسبة للجزائر هي عمقها الاستراتيجي وأن أي عملية تغيير لا بد أن تمر عبر البوابة الجزائرية، أو الموافقة الجزائرية على الأقل، وهذا التمشي الجزائري ليس جديدا فقد كشف رئيس الاستخبارات الايطالية زمن الرئيس الايطالي كراكسي ان انقلاب بن علي على بورقيبة سنة 1987 تمت هندسته بالتوافق بين ايطاليا والجزائر. ولا شك أن التفاهمات الاخيرة انما تندرج ضمن رؤية شاملة تربط الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية وبالتعاون الأمني. فالمسار الذي بدأ بدعم سياسي لاجراءات 25 جويلية تطور تدريجياً نحو دعم اقتصادي، ثم نحو تعاون دفاعي منظم، وصولاً إلى هيكلة شاملة للتعاون تشمل مختلف القطاعات. فالعمل المشترك في الطاقة والطاقات المتجددة والصحة والصناعة الصيدلانية والإعلام والنقل والمياه يمثل استراتيجية بعيدة المدى أكثر منه تعاوناً مرحلياً.

إن الاتفاقيات الثنائية بين تونس والجزائر وإن يظهر في شكلها أنها لمصلحة الشعبين إلا أنها في حقيقة الأمر: هي ترابط مصير بين الأنظمة الجبرية في كلا البلدين، فالجزائر تخشى من أي تحولات في تونس قد تؤثر على وضع الجزائر خاصة وأن الشعب التونسي هو من أشعل ثورة الأمة، وهو لا زال يبحث عن التغيير الحقيقي المنتج الذي يخرجه من جحيم الأنظمة الوضعية التي فرضها عليه الاستعمار.

إن الشعب التونسي والشعب الجزائري ينتميان الى امة واحدة ولهما دين واحد ولغة واحدة وتاريخ مشترك ولا يفصل بينهما الا حدود انشأتها فرنسا زمن الاستعمار البغيض، وانه لن يزيل هذه الحدود الا حكم الإسلام في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، عندما تلتحم تونس مع امتدادها الطبيعي في الجزائر وليبيا ليشكل هذا الثلاثي نقطة ارتكاز لدولة ذات قوة وشوكة وهيبة تعيد للامة مجدها وهويتها وتفجر طاقاتها وتسترجع ثرواتها وتحرر اراضيها ومقدساتها وعلى رأسها الارض المباركة فلسطين.

قال تعالى: ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله.

الدكتور أ. بلال

مشروع قانون المالية 2026 في تونس جباية لا رعاية

صادق مجلس نواب الشعب يوم 04 كانون الأول/ديسمبر 2025 على مشروع قانون المالية لسنة 2026 برمّته، وذلك بـ89 صوتاً بنعم مقابل 12 احتفاظاً و13 رفضاً.

وجاءت المصادقة بعد استكمال مناقشة الفصول والتعديلات، ليُحال القانون في صيغته النهائية للتنفيذ وفق الإجراءات الدستورية المعمول بها.

حيث مثلت المداخيل الجبائية المتوقعة لميزانية 2026 (47 مليار و773 مليون دينار) تسعة أعشار أو 91٪ من مجموع مداخيل الميزانية (52 مليار و560 مليون دينار) التي ستعبّئها الدولة في عام 2026، بينما لا تمثل المداخيل غير الجبائية إلا العشر أي 9٪ فقط (٤ مليارات و437 مليون دينار).

لن نطيل حديثنا في هذا المقام عن العبث المتواصل بأهل هذا البلد الطيب ومقدّراته وقوت عيشه، ولا على سرقة أموالهم تحت ما يسمى بالضرائب، ولا على ارتفاع نسبة الديون الربوية التي تغضب الله ورسوله وتزيد من ارتهان الوسط السياسي للإملاءات الخارجية والقوى العالمية التي تغتنم هذه الفرص لتواصل نهبها لخيرات البلاد، لن نطيل حديثنا هذا لأن أهل تونس بكل شرائحهم هم أعلم بالمهمة القذرة التي تقوم بها هذه المجالس النيابية التي تشرّع من دون الله، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْماً عَظِيماً﴾، وأهل تونس يعلمون حق المعرفة أن هذه المشاريع ليست إلا مواصلة للنهج نفسه الذي انتهجته الأنظمة السابقة منذ أن أرسى المقبور بورقيبة أسس وقواعد هذا النظام العلماني الرأسمالي، ولن تزيدهم إلا فقرا وضنك عيش.

في المقابل حديثنا سيكون عن مشروع الميزانية والمالية في دولة الإسلام القادمة قريبا بإذن الله الذي أرسى قواعده رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدون من بعده، ففي دولة الخلافة لا توضع موازنة سنوية، ولا يسن قانون لها، ولا تعرض على مجلس الأمة؛ لأن المقابل لها هو بيت المال، وإيرادات بيت المال ليست تقديرية ولا هي أرقاما متوقعة، بل هي أرقام حقيقية، تتعلق بأموال يتم تحصيلها حسب الأحكام الشرعية. وكذلك النفقات، فهي نفقات حقيقية، أنفقت فعلا بموجب أحكام شرعية دائمة لا تتغير بتغير السنين. فدولة الخلافة القادمة عما قريب بإذن الله ستعتمد في مواردها على خيراتها التي ينعم بها اليوم أعداؤنا من معادن ونفط وغاز وزيت الزيتون وحبوب... ولن تكون عقبة ولن تجحف أحدا من رعاياها بالضرائب والتعطيلات

التتمة في الصفحة الثالثة

يا من إليه جميع الخلق يبتهلوا ... وكل حي على رحماه يتكل
يا من نأى فرأى ما في الغيوب وما ... تحت الثرى وحجاب الليل منسدل
يا من دنا فنأى عن أن تحيط به ... الأفكار طرا أو الأوهام والعلل
أنت الملاذ إذا ما أزمة شملت ... وأنت ملجأ من ضاقت به الحيل
أنت المنادى به في كل حادثة ... أنت الإله وأنت الذخر والأمل
أنت الغياث لمن سدت مذاهبه ... أنت الدليل لمن ضلت به السبل
إنا قصدناك والآمال واقعة ... عليك والكل ملهوف ومبتهل
فإن غفرت فعن طول وعن كرم ... وإن سطوت فأنت الحاكم العدل

من كتاب بستان الواعظين ورياض السامعين لابن الجوزي

نيجيريا وخطر التقسيم!

إن نيجيريا أكبر دول أفريقيا من حيث السكان حيث يقدر عدد سكانها تقريبا بـ220 مليون نسمة وهي تلعب دورا مركزيا في غرب أفريقيا؛ لذلك فإن أي تغيير فيها يؤثر على المنطقة بأسرها. وفيها أكثر من 250 جماعة عرقية أهمها الهوسا والفولاني في الشمال وهم مسلمون، واليوروبا في الغرب وهم خليط من المسلمين والنصارى، والإيغبو في الشرق وأغلبهم نصارى، لذلك تعتبر نيجيريا عرضة للتوترات الدينية والإثنية السياسية.

ولو عدنا قليلا لنفهم واقع هذا البلد ففي الحقبة الاستعمارية البريطانية 1914-1960 دمجت بريطانيا ثلاث مناطق كانت مستقلة إداريا؛ الشمال والغرب والشرق، في مستعمرة واحدة وأصبحت محمية نيجيريا، وخلال الحربين العالميتين الأولى والثانية قتل كثير من النيجيريين بوصفهم محاربين تحت الحكم البريطاني، وفي مرحلة الانتقال من الاستعمار المباشر إلى غير المباشر ظهرت بعض الحركات التعليمية السياسية لتواكب هذه المرحلة وكان على رأسهم نامدي أزيكيوي وكان والده كاتبا في الإدارة البريطانية، وأيضا أوبا فيمي أولور وأحمدو بيلو وأصبحوا رجال دولة في حقبة الاستقلال الذي حصلت عليه كدولة واحدة شكلا، لأن بريطانيا دائما تترك في كل مستعمرة تغادرها فتيل صراع حتى تحركه متى تريد، لذلك كانت نيجيريا منقسمة فعليا عرقيا ودينيا.

وقد أنتج الاستقلال مملكة نيجيريا تحت التاج البريطاني ثم جمهورية نيجيريا عام 1963 برئاسة نامدي وكان النظام فيدراليا، ثم حدث انقلاب عسكري عام 1966 أطاح بالحكومة المدنية، تبعه انقلاب مضاد من الضباط الشماليين عام 1967 وحينها أعلن الجنرال الإيغبو أودوميجو أوجوكوو انفصال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا وعلى إثرها اندلعت الحرب الأهلية من عام 1967 إلى عام 1970 وراح ضحيتها مليون شخص، انتصرت فيها الحكومة المركزية وتوحدت البلاد. وبعدها من عام 1970 إلى عام 1979 كانت فترة انقلابات عسكرية وآخرها تم تسليم الحكم لحكومة مدنية، ومع عودة الحكم المدني عام 1999 حتى الآن حيث وصل بولا تينوبو إلى الحكم عام 2023 وهو الرئيس الحالي ولكن حكومته كل يوم تعاني من أزمات كبيرة منها:

* أمنية: بوجود جماعة بوكو حرام شمال شرق نيجيريا، وتنظيم الدولة غرب أفريقيا، ومع الأسف الوسط يعاني نزاعات بين الرعاة الفولانيين والمزارعين، وغرب البلاد مليء بالجرائم والخطف والسرقات المسلحة.

* اقتصاديا: رغم غنى نيجيريا وخاصة النفط إلا أن الفساد الحكومي أخذ البلاد نحو التضخم العظيم حيث أصبحت النايرا، وهي عملة البلاد، تفقد نصف قيمتها منذ عام 2023 ما أدى إلى لجوء الحكومة لاقتراض داخلي إضافي بمقدار 1.15 تريليون نايرا، أي ما يعادل 784 مليون دولار لتغطية العجز في ميزانية عام 2025، ومع ذلك استمر ارتفاع الأسعار وزادت تكلفة المعيشة وانخفضت فعالية بعض الخدمات وانهارت بعض البنى التحتية ما جعل البلاد مرهقة.

وبهذا الواقع الصعب الذي أنتجه الاستعمار مع الحرب الباردة ومحاولات أمريكا لإخضاع هذا البلد لسلطتها ولتنفيذ مخططاتها ألا وهي السيطرة ثم التقسيم، أصبحت نيجيريا مؤهلة للانقسام إلى ثلاثة أقاليم كبيرة؛ ولذلك نجد أن رئيس أمريكا ترامب يعجل في تحقيق هذا الهدف ويهدد بالتدخل العسكري أو قطع المساعدات عن نيجيريا إذا لم توقف ما أسماه قتل النصارى أو العنف الموجه! ففي بداية تشرين الثاني/نوفمبر 2025 أعلن ترامب أن أمريكا ستصنف نيجيريا ضمن الدول الخاصة المصدرة للقلق بسبب انتهاكها لحرية الدين واستمرار العنف تجاه النصارى حيث قال حرفيا: "إذا استمر الأمر فإن الولايات المتحدة قد تدخل تلك الدولة المهانة، للقضاء تماما على الإرهابيين الإسلاميين الذين يرتكبون هذه الفظائع" (الجارديان، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2025).

ورغم أن القضايا الدينية والإثنية تشكل جزءا من الزخم الإعلامي والسياسي ولكن الخبراء يحذرون من تبسيط الأمور إلى صراع إسلامي نصراني.

فلذلك فإن شبح الانقسام قائم سواء عن طريق استفتاء تفاوضي رسمي أو إعلان انفصال أحادي أو حرب أهلية وصراع مسلح طويل أو تدخل خارجي أو ضغط دولي.

وأرجح هنا حالة الصراع المسلح الطويل الأمد على طريقة السودان ينتج منه إخراج كل القوى الدولية الأخرى ويتم فرض نفوذ أمريكا، ويدعم هذا الأمر ضعف القيادة المركزية ما يسهل الخلاص منها، ووجود حركات مسلحة مقبولة خارجيا، وهناك دعم شعبي واسع للأقاليم المتمردة التي تبحث عن الانفصال، وهذا سوف يؤدي إلى إبادة جماعية تفكك كامل مكونات الدولة ووضع دساتير جديدة للأقاليم المنفصلة ما يخدم مصالح أمريكا في المنطقة.

إن مسألة نيجيريا ليست مسألة دينية مع أنهم يحاولون إظهار العداء بين المسلمين والنصارى ليخدمهم في أماكن أخرى ويتم تشويه صورة المسلمين بهذه الأعمال، وفي الحقيقة الموضوع هو غياب الراعي الحقيقي الذي يحافظ على القيم الإنسانية، واليوم لا توجد دولة تحمل هذه القيم بل جميعها مستعمرة رأسماليا وتقودها النفعية، والحل يبدأ بإيجاد دولة تحترم البشر وتعاملهم بإنسانية وترعى شؤونهم مهما كان الاختلاف فإنها تحقق العدل والمساواة.

ولا يوجد سوى دولة الخلافة الراشدة للقيام بهذا الدور، فهي التي ستنصف البشر وتحقق العدل وتعطي كل ذي حق حقه، وستلغي الاستعمار كليا، وتدخل العباد إلى عدل الإسلام، فلذلك سارعوا للعمل مع حزب التحرير لإقامتها ووضعها في مكانها الصحيح في المعترك الدولي لتغيير موازينه وقواعده.

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2025 ... منطقة شمال أفريقيا "نقطة صراع نفوذ"

قراءة ضمن المحور التونسي الجزائري

يُقرأ التقارب التونسي-الجزائري ضمن سياق جيوسياسي أوسع، يتميز بتحولين رئيسيين: الأول هو توتر العلاقات الأمريكية-الأوروبية، والثاني هو إعادة تموقع الولايات المتحدة استراتيجياً في شمال أفريقيا كما ورد في وثيقة الأمن القومي لعام **2025**. في هذا الإطار، يُنظر إلى المحور التونسي-الجزائري من قبل واشنطن كتحول إقليمي مؤثر، خاصة مع ميل الجزائر للشراكة مع روسيا والصين. وبالتالي، فإن زيارة المبعوث الأمريكي إلى المنطقة تهدف إلى فهم هذا التقارب ومنع تحوله إلى منصة للنفوذ المنافس. يُظهر هذا المحور كيف أن القرارات الثنائية بين تونس والجزائر تُقيّم في عواصم عالمية، وكيف أن ضعف التنسيق الأوروبي-الأمريكي يفتح الباب لدور أمريكي مباشر وأكثر استقلالية عن الحلفاء التقليديين في أوروبا.

الأسباب الكامنة وراء اعتبار وثيقة الأمن القومي الأمريكي **2025** لمنطقة شمال أفريقيا "نقطة صراع نفوذ". تعود هذه الأهمية الاستراتيجية إلى عدة عوامل: الموقع الجغرافي الحرج الذي يؤثر على أمن أوروبا والهجرة، وأهمية المنطقة في ملفات الطاقة والموارد الحيوية، والتوسع المتزايد للنفوذين الروسي (عسكرياً وأمنياً) والصيني (اقتصادياً) فيها. انعكاساً لهذه الرؤية، تتحرك السياسة الأمريكية العملية نحو إعادة تحشيد نفوذها الدبلوماسي والاقتصادي المباشر في المنطقة، كما تتجلى في زيارة المبعوث الأمريكي مسعد باولس. بالنسبة لتونس، يخلق هذا الواقع فرصاً (كعروض استثمارية ودعم أمني) ومخاطر (كضغوط سياسية أو شروط مجحفة)، مما يتطلب منها سياسة خارجية مرنة قادرة على التنويع الاستراتيجي للشركاء والاستفادة من هذا التنافس الدولي لصالحها.

القراءات الأمريكية الأوروبية البريطانية لأوجه الصراع في المنطقة

القراءة الأوروبية وخاصة الفرنسية والألمانية، ترى أن السياسة الأمريكية وخصوصاً في عهد ترامب تعمل على إبقاء أوروبا ضعيفة ومنقسمة لضمان الهيمنة عليها. وفق هذه القراءة، تستخدم واشنطن روسيا كأداة لإبقاء التهديد الأمني قائماً وبالتالي إعاقة بناء جيش أوروبي مستقل، وتستخدم الصين كأداة لإضعاف المنافسة الصناعية الأوروبية. في هذا السياق، دول مثل ألمانيا ذات القدرة الصناعية وفرنسا التي تطمح نحو الاستقلال الاستراتيجي وإيطاليا صاحبة الموقع الجيوسياسي يعتبرون أنهم أهدافاً لهذه السياسة. ينعكس هذا الصراع الخفي بين الحلفاء بشكل مباشر على شمال أفريقيا، حيث ترى أوروبا أن الولايات المتحدة تسعى لانتزاع النفوذ من يدها التقليدية (الفرنسية خصوصاً) في دول مثل تونس والجزائر. وبالتالي، فإن أي تقارب تونسي-جزائري يُقرأ أيضاً من باريس و بروكسيل ضمن هذه المعادلة التنافسية مع واشنطن.

من خلال المنظور الأمريكي الرسمي والأكاديمي، فإدارة ترامب ومؤيدو سياسة "أمريكا أولاً" يرفضون فكرة أن واشنطن تضعف أوروبا عمداً، بل يرون أن المشكلة تكمن في عجز أوروبا عن تحمل أعبائها الأمنية والاقتصادية واعتمادها المفرط على الولايات المتحدة، قاعدة ترامب لا ترى في أوروبا منافسًا، بل تابعًا يُحمّل أمريكا أعباءً. أمّا قراءة مراكز الدراسات الأمريكية فهي مغايرة، إذ تعتبرأن الخطر الاستراتيجي الحقيقي يأتي من روسيا والصين، وليس من أوروبا التي تفتقر للإرادة السياسية الموحدة لأن تكون منافساً جاداً. تكمن الفجوة الكبيرة بين الرؤيتين في أن الأوروبيين يركزون على الحفاظ على مكانتهم ومشروعهم الاستقلالي، بينما الأمريكيون يركزون على المنافسة الكونية مع بكين وموسكو ويعتبرون شكاوى أوروبا إلهاءً عن هذا الهدف الرئيسي. هذه الفجوة تعني عملياً أن واشنطن ستستمر في التحرك مباشرة في شمال أفريقيا بمعزل عن التنسيق الأوروبي الكثيف، مما يزيد من تعقيد المشهد أمام تونس والجزائر.

أمّا الموقف البريطاني بعد البريكسيت والخروج من الحسابات الأوروبية الجماعية يقوم على اعتبار أن إضعاف الدور الأوروبي الموحد يخدم بريطانيا استراتيجيًا، بريطانيا لا تدافع عن "استقلال استراتيجي أوروبي،" حيث ترى شمال أفريقيا ساحة أطلسية مفتوحة وليست أوروبية أو أمريكية بل تستفيد من تراجع النفوذ الفرنسي . ترى لندن كذلك أن الجزائر بوابة أمن الساحل الإفريقي لا فرنسا حيث تفضّل التعامل معها بعيدا عن الأطر الأوروبية كما تعتبر بريطانيا أنّ الضغط الأوروبي المالي والسياسي على تونس المهمّة جيوسياسيًا قد يدفعها نحو الصين أو روسيا.

الالتحام الضروري المحفوف بالتحديات

النجاح في تحويل روابط التاريخ والجغرافيا إلى إطار جامع مؤسس يتطلب التعاون واتحاد الإرادات وصدق النوايا نحو بناء تصاعدي يجمع الشعب الواحد في كلا البلدين تستدعي أسسا صلبة تنبثق من عقيدة الأمّة وقناعاتها. نجاح هذا المسار مرهون بتعامل مبدئي مع التحديات الداخلية والخارجية المعقدة وقدرة على المناورة في بيئة جيوسياسية تتسم بتنافس أمريكي-أوروبي وصراع غربي مع محور روسي-صيني، حيث يمكن أن يصبح ورقة ضغط في لعبة أكبر.

إن تحويل هذا التحالف إلى محرك حقيقي للتنمية والاستقلال الحقيقي من جميع أشكال النفوذ الاستعماري سوف يشكل دافعا في اتجاه بناء خط يلتحم فيه أبناء الشعب الواحد في مشروع سياسي أكبر من الوطنيات ورافدا لشعوب المنطقة نحو استعادة زمام المبادرة أمام هذه الهجمة الاستعمارية الشرسة.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

الدين الإبراهيمي وإعادة إنتاج الاستعمار

إن خطورة ما يسمى بالدين الإبراهيمي لا تكمن فقط في كونه خطاباً سياسياً مغلفاً بالدين بل في قدرته على إعادة إنتاج الاستعمار بلغة روحية ناعمة تجرّد الأمة من أدوات الرفض والمقاومة باسم التسامح والانفتاح.

فهو لا يكتفي بتزييف المفاهيم بل يعيد تشكيل الوعي تدريجياً ليجعل التطبيع قدراً والتنازل فضيلة، والاحتلال شريكاً في القداسة فيتحول الصراع من معركة وجود إلى خلاف وجهات نظر، ومن قضية أمة إلى حوار أديان، وهذا أخطر ما يمكن أن تواجهه الشعوب حين ينتزع منها معيار الحق ويستبدل به منطق "التوافق الدولي" تحت شعار السلام.

فالحرب اليوم هي حرب دين وهوية، لكنهم غفلوا أو تجاهلوا أن لديننا خاتما وله كتاب لا يحرف ونبيا لا ينسى وأمة ما خضعت لغير الله وإن انحنت بسبب العواصف لكنها لا تموت ولا تطمس بل لها مشروع إسلامي لا يذوب، ولا يتنازل، ولا يقايض بالحق الوهم، لأنه من عند الله، وأنه حين يعود لا يعود برداء "القبول العالمي" أو "التسامح المصطنع"، بل بميزان العدل، وصوت الحق، وراية لا إله إلا الله محمد رسول الله.

فليخططوا كما شاؤوا، فإن مكرهم إلى زوال، وإن وعد الله حق، ﴿وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

لكل شيء جلاء، وإن جلاء القلوب ذكر الله

ذكر البيهقي عن عائشة عن النبي r أنه قال: «ما من ساعة تمرُّ بابن آدم لا يذكر الله تعالى فيها إلا تحسَّر عليها يوم القيامة»

وذُكر عن معاذ بن جبل يرفعه أيضًا: «ليس تحسُّر أهل الجنة إلا على ساعة مرت بهم لم يذكروا الله – عز وجل - فيها»

وعن معاذ بن جبل قال: سألت رسول الله r: أي الأعمال أحبُّ إلى الله – عز وجل؟ قال: «أن تموت ولسانك رطبٌ من ذكر الله عز وجل»

وقال أبو الدرداء رضي الله تعالى عنه: لكل شيء جلاء، وإن جلاء القلوب ذكر الله عز وجل.

الخريطة الأمريكية للبنان

بعد مرور سنتين على عملية طوفان الأقصى التي حصلت في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023م، ثم ما أسمي بحرب الإسناد من لبنان في الثامن من الشهر نفسه، ومتابعة المسلك الأمريكي حتى وقف إطلاق النار في لبنان في 2024/11/27م، ثم وقف إطلاق النار في غزة في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2025م، ومتابعة حركة المبعوثين الأمريكيين إلى لبنان وفلسطين سواءٌ أكان ستيف ويتكوف أو توم برّاك أو مورغان أورتاغوس، لا سيما حركة برّاك وتصريحاته الفاقعة والفجة التي تكاد تكون خاليةً من الدبلوماسية في التعاطي مع الشأن اللبناني عبر تهديد لبنان بشكل واضح: إما السير في ملف نزع السلاح وصولاً للتفاوض غير المباشر ثم المباشر مع كيان يهود سيراً على خط التطبيع والاستسلام، أو توسيع ضربات كيان يهود للبنان.

وهو ما بات حاصلاً اليوم وبخاصةٍ بعد ضربة مخيم عين الحلوة التي قتل فيها ثلاثة عشر شاباً وجُرح العشرات، ثم ضربة الضاحية الجنوبية التي قتل فيها قائد أركان حزب إيران في لبنان هيثم علي الطبطبائي ومرافقوه، وإعلان يهود أنهم أعلموا أمريكا بقيامهم بضربة لبيروت من باب استئذانها بسبب المنع الذي تضعه أمريكا على ضرب العاصمة بيروت منذ وقف إطلاق النار! سواء أعلمت أمريكا قبل وقوع الضربة أو بموازاتها لهدف كبير مشترك بين يهود وأمريكا في العاصمة، فالمؤدى واحد؛ وجود خطة أو خريطة تسير بها أمريكا مُلزمةً كل الأطراف بتوجهاتها السياسية، ومن ذلك إصرارها الواضح على عدم فتح حرب غزة من جديد، واستصدار قرار من مجلس الأمن رقم 2803 بتشكيل وصاية واستعمار عليها تحت مسميات مجلس السلام، وإدارة الحكم الانتقالية، وقوة الاستقرار الدولية المؤقتة.

ولوحظ كذلك ذهاب حزب إيران في نعيه لقتلاه في غارة الضاحية إلى إطلاق مسمى جديد وهو (فداءً عن لبنان وشعبه)، بدل الذي استخدمه في نعي كل قتلاه سابقاً وهو (على طريق القدس)! ما قد يشير إلى إدراكه للمرحلة - بعد أن تركته إيرانٍ وحيداً - أنها مرحلة التطبيع والاستسلام، تاركاً الأمر للسلطة اللبنانية تديره رغم حجم القتل والإصابات في أعلى صفوف قياديه بعد وقف إطلاق النار التي وصلت إلى ما يزيد على ألف بين قتيل وجريح! ومعلوم أن حزب إيران قد وافق على أن يُشرك في وفود التفاوض مع كيان يهود شخصيات مدنية، على أن يبقى التفاوض الحالي غير مباشر. ولعل ذلك يشير إلى محاولة تطويع البيئة الداخلية للحزب، وواضح أن السلطة اللبنانية بطلب أمريكي غير راغبة بالسير باتجاه الصدام العسكري مع أي جهة داخل لبنان، واستمرار ضغوط يهود العسكرية وضغوط أمريكا السياسية، وإطالة ذراع السلطة اللبنانية الضارب داخلياً ولعل أبرزها إنهاء قضية نوح زعيتر، الملف الأعقد أمنياً الذي كان يغطيه النظام السوري الفار وحزب إيران معه.

إنّ معالم الخريطة الأمريكية لم تبدأ فقط مع عملية طوفان الأقصى وما تبعها، بل منذ سنة 2019م كانت أمريكا تسير ببناء أكبر سفارة لها في المنطقة، وفي لبنان تحديداً بإمكانيات عسكرية ولوجستية ضخمة، رغم ظهور تهالك لبنان بنظامه وسلطته في تلك المرحلة إبان الثورة التي انطلقت في الساحات في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019م، وصولاً لأزمة كورونا، لكن على العكس فإن أمريكا يبدو أنها كانت تراه منصةً تشرف منها على الإدارة السياسية للبنان والمنطقة، وعلى إدارة الثروات في شرق المتوسط وأهمها الغاز الطبيعي المتوافر بكميات كبيرة في المنطقة!

بعد هذه السردية العامة يمكن تأطيرها تحت عناوين أكثر اختصاراً وشمولية لمعالم الخطة الأمريكية:

إعادة تشكيل البيئة الأمنية وضبط حدود لبنان - فلسطين.
تحويل لبنان إلى منطقة استقرار خاضعة للنفوذ الأمريكي المباشر.
ضبط سلاح حزب إيران اللبناني دون صدام شامل.
صياغة تسوية سياسية اقتصادية.
استثمار الغاز شرق المتوسط وإبعاد أي نفوذ منافس.
يصاحب ذلك داخلياً في لبنان:

دور فاعل للرئيس (قائد الجيش السابق) وعلاقته بالسياسة الأمريكية.
إمكانية قيام أمريكا بتغيير قائد الجيش الحالي لصالح من يكون أكثر ولاءً لتنفيذ سياستها في لبنان.
تأثير مصرف لبنان وسياسة الدولار على تحقيق أهداف أمريكا، حيث رأينا ثبات سعر الصرف بشكل غريب دون أية مقومات اقتصادية مستجدة، حتى خلال حرب يهود على لبنان خلال حربهم على غزة!
علاقة النخب الاقتصادية والإعلامية بالمشاريع الغربية، ونلاحظ ذلك في تصاعد الإعلام والسياسيين المروجين للعلاقة مع يهود.
دور الكنائس والطوائف المستفيدة في مشروع الإبراهيمية.

لكن هل تنجح أمريكا في ذلك؟! إنّ أمريكا ما زالت حتى اللحظة تشكل القوة العظمى الأولى عالميا، تدير ملفات كبرى من مثل قضية المنطقة وإعادة صياغتها وفق رؤية التطبيع، وقضية أوكرانيا وروسيا وفق نظرتها لتحجيم دور أوروبا وجعله متكئاً عليها لا يستغني عنها وعن حلف الناتو، وكذلك إضعاف العلاقة الروسية الصينية على إثر حربٍ أوكرانيا، وإدارة ملف الصين التي ترى فيها خطراً تريد منع تناميه عبر الضغط عليها في محيطها الإقليمي وخطوط تجارتها القديمة أو الجديدة.

لكن أمريكا أخفقت أن تكون القطب الأوحد كما أرادها بوش الأب ثم الابن، بل عادت لما يشبه سياسة كلينتون سنة 1992م، المتمثلة بمشاركة القوى الكبرى الأخرى، ونظامها المالي مخفقٌ بشكل واضح لكنه يقف على أرجل نفوذ أمريكا في العالم، لكن ما قد لا يُظهر إخفاقها بشكل كامل، ولعله هو الأهم، عدم وجود قوة أخرى تدفعها عن منصب ومركز الدولة الأولى، التي هي سنة الله عز وجل في كونه ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾، وهذه القوة بإذن الله عز وجل، ثمّ بعمل العاملين، لن تكون إلا الخلافة الثانية على منهاج النبوة التي يعمل لها حزب التحرير واصلاً ليله بنهاره.

إنّ هذه الخريطة الأمريكية يجب مواجهتها وكفاحها سياسياً، وكفاح كل من يُمثلها في لبنان والمنطقة، سواء أكان نموذج من يحمله سياسياً أو اقتصادياً أو دينياً، ويكون ذلك بالثبات على الفكرة والطريقة المُشكلتين للمبدأ الذي نحمله، وهذا هو المسار السياسي الواضح الذي يجب استمرار إبرازه مع التركيز على توضيح معالمه بوصفه بديلاً سياسياً عملياً ووحيداً.

إنَّ هذه المواجهة ليست مواجهة موسميةً بل هي مواجهةٌ استراتيجيةٌ ولا يهولنا بإذن الله عز وجل كثرة الخبيث ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

وحدة الأمة والدولة قضية مصيرية

القضية المصيرية هي التي يُتخذ معها إجراء الحياة أو الموت، إما العيش بها أو الموت دونها. فقد أكد القرآن الكريم أن أمة الإسلام، أمة واحدة من دون الناس، يقول الله سبحانه تعالى: [وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ]. وقد حرّم الإسلام تفرقة هذه الأمة وتمزيقها، وجعل وحدتها ووحدة دولتها قضية مصيرية، يُتخذ حيالها إجراء واحد، هو الحياة أو الموت، يقول النبي ﷺ، فيما رواه مسلم: «فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ».

وعندما نزلت هذه القضية عن مرتبتها، استطاع الكفار، وعلى رأسهم أمريكا، وبمساعدة بعض أبناء المسلمين تمزيق السودان، وفصل جنوبه. وقد سكت المسلمون عن هذا الإثم العظيم، كما سكتوا عن دمار غزة، وإبادة أهلها، في هذه الأيام العجاف. وعن سقوط الفاشر بعد أشهر من الحصار الجائر والقصف والقتل. وكما سكتوا قبل ذلك عن إسقاط الخلافة، وغزو العراق، وأفغانستان، وتمزيق كشمير، وضياع الشيشان، والبوسنة والهرسك، وبورما، وتركستان الشرقية، واغتصاب النساء المسلمات، فقد تسربلت الأمة بالتقصير والتخاذل، فمرت هذه الجرائم على مرأى ومسمع منها.

ولما أكملت أمريكا فصل جنوب السودان، ها هي تعود اليوم، لتنفيذ المخطط نفسه، لسلخ دارفور، بما سمته مخطط حدود الدم، الذي نشر في تموز/يوليو 2006م وما نشرته المجلة العسكرية الأمريكية المتخصصة آرمد فورسز جورنال من خريطة جديدة للشرق الأوسط، وضعها الجنرال الأمريكي المتقاعد رالف بيترز، من خلال دراسة قسّم فيها المنطقة إلى دول "سنية" و"شيعية" و"كردية"، إضافة إلى ما سماها دولة إسلامية تضم الأماكن المقدسة مستقلة عن السعودية، ومملكة الأردن الكبرى ودويلات أخرى. فهذه الدراسة هي تطوير لمشروع التقسيم الذي وضعه برنارد لويس الذي سمي بسياف الشرق الأوسط وبسايكس بيكو جديدة منذ ثمانينات القرن الماضي.

إن أمريكا التي فصلت جنوب السودان؛ تحت دعاوى السلام المزعوم، وبأيدي الحكام والمتمردين، وبمباركة السياسيين، وبعض الإعلاميين، وسكوت العلماء، تسعى اليوم بعد أن هيأت المسرح في دارفور؛ الذي تسيطر عليه قوات الدعم السريع لسلخها عن السودان. فالانفصاليون يحتلون اليوم كل دارفور وقد أسسوا دولتهم المزعومة بإعلانهم حكومة موازية في مدينة نيالا؛ عاصمة ولاية جنوب دارفور. ولأن أمريكا تسعى لهدنة ثلاثة أشهر، تمتد لتسعة شهور، وذلك حتى تمكن الدعم السريع من ترتيب صفوفه وبناء دولة حسب خارطة الطريق التي قدمتها حكومة البرهان للأمم المتحدة بواسطة السفير الحارث إدريس، مندوب السودان لدى الأمم المتحدة، إلى أمينها أنطونيو غوتيريش بتاريخ 2025/3/10م.. والتي بنت عليها دول الرباعية بيانها في اجتماعها في واشنطن بقيادة أمريكا في 2025/9/12م.. ويؤكد ذلك تصريحات مسعد بولس مبعوث ترامب للشؤون الأفريقية التي يكررها دائما، وآخرها ما جاء في لقاء معه على قناة الجزيرة بتاريخ 2025/11/15م: (إن واشنطن تقدمت بمبادرة لهدنة إنسانية مدتها 3 أشهر في السودان، بدعم من شركاء الرباعية.. وأوضح أن المبادرة تهدف للوصول إلى تطبيق خارطة الطريق التفصيلية التي وضعتها الرباعية في 12 أيلول/سبتمبر الماضي للوصول إلى سلام دائم في السودان).

فكيف لأهل السودان المسلمين أن يتركوا أمريكا تفعل ذلك في بلادهم، لتحارب دينهم، وتنهب ثرواتهم، وتمزق بلدهم؟! أين العقلاء والحكماء من أهل البلاد؟ أين الصائمون القائمون الليل والآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر؟! أين الضباط المخلصون في القوات المسلحة، الذين عاهدوا الله على حماية الدين والأرض والعرض؟! أين العلماء الكرام ورثة الأنبياء؟! أين أهل السودان الكرام رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً، أحفاد من وقفوا في وجه الإنجليز، وهزموهم شر هزيمة وقتلوا قائدهم في 26 كانون الثاني/يناير 1885م اللواء تشارلز جورج غوردون، الضابط ابن الضابط في جيش بريطانيا الدولة الأولى آنذاك، فقد كان والده لواء في الجيش البريطاني، وقد تلقى علومه في مدرسة فولاندز في تاونتون بسومرست، وفي الأكاديمية الملكية العسكرية. لقد كان مقتله حادثة غريبة في تاريخ إنجلترا العظيمة آنذاك.. حيث حرر هؤلاء الرجال الخرطوم من المستعمر الإنجليزي، وكسروا شوكته، وخطوا نهاية الجنرال الذي سام الناس قتلا ليوسّع من المستعمرات الإنجليزية، وهذا ما أوجع البريطانيين وجعلهم يفكرون في احتلال السودان مرة أخرى.

إن الفرصة ما زالت قائمة لإجهاض خطة العدو الأمريكي اليوم، ولإفشال هذا المكر الذي لن يتوقف إلا بثقة أهل السودان بالله تعالى واستمدادهم النصر منه. وإن هذا الكائن بإيمانهم، وإدراكهم لوجوب وحدة الأمة، ووحدة الدولة، وحرمة تفرقة الأمة، وتمزيق البلاد، وأنها قضية مصيرية تبذل فيها الأرواح والمهج.

إن العلاج الجذري هو إقامة دولة الإسلام، دولة العقيدة والشريعة، دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهي وحدها التي تحفظ الأمة، وتدافع عن وحدتها، وتقيم شرع ربها، فهي من أوجب الواجبات اليوم، فنحقق بذلك قول النبي ﷺ فيما روى مسلم عن عرفجة: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ».

ونحقق وعد الله تعالى بالاستخلاف في الأرض وتمكين الدين، وإبدال الخوف أمناً، فهو ربنا وإلهنا وخالقنا، ووعده الحق، ولا يخلف الله الميعاد: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾.

فيا أهل السودان المسلمين: هل نثق بوعد الله تعالى، وبشرى حبيبنا محمد ﷺ، القائل: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ»، أم نخضع لأمريكا، ونخضع لعملائها ومخططاتهم؟!

فإننا في حزب التحرير اخترنا أن نكون مع الله تعالى ننصره، ونصدق به، ونحقق بشرى رسوله ﷺ بإقامة دولة الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهلم معنا، فإنَّ الله ناصرنا لا محالة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

مساعد الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان

تتمة...مشروع قانون المالية 2026 في تونس جباية لا رعاية

... بل ستعمل على توفير الثروة من خلال تشجيع الفلاح والباحث وأصحاب المهن والمعامل حتى توفّر الحاجيات الأساسية والكمالية، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته، ولنا في عمر بن عبد العزيز رحمه الله أكبر مثال في حسن التصرف في ميزانية الدولة؛ فلقد بويع رحمه الله على الخلافة، وكان بيت المال فارغاً، بل عليه ديون، فلم يفرض ضرائب على رعيته ولم يبع ثروات المسلمين من مناجم الذهب والفضة وبقية المعادن للكفار بدعوى أنه لا يستطيع استخراجها بدعوى أن دولة الخلافة تفتقر للخبراء والمال، ولم يستدن المال لأجل تسيير شئون الدولة، بل ترك الناس يزرعون، فهو لا يأخذ منهم ضرائب، ويأخذ منهم زكاة زروعهم، ولم يخصص أماكن إنتاج المعادن غير المنقطعة الموجودة بكميات كبيرة للأفراد أو لدول أوروبا الكافرة، بل أشرف على إنتاجها فقط بوصفه خليفة، ولم يخصصها للدولة، وإنما هي ملكية عامة، فوزع الذهب والفضة على الرعية فرداً فرداً، وأعطى الزكاة لمستحقيها، فأشبع حاجاتهم الأساسية إشباعاً تاماً، فجاء إليه عمال بيت المال يقولون: "إن الخير كثير رغم توزيعنا لكل الفقراء والمساكين إلى حد الإشباع التام، ولكن الأموال تتكدس في بيت المال فماذا نصنع"؟ فقال "انثروا القمح على رؤوس الجبال حتى لا يقال جاع طير في بلاد المسلمين"!

هكذا تكون السياسة وهكذا تكون رعاية الناس؛ بتطبيق أحكام الإسلام، بإرضاء رب العالمين صاحب الخلق والملك. يقول الله تعالى: [أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ].

نجم الدين شعيبن

لماذا تحظر أمريكا جماعة الإخوان المسلمين الآن؟

وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أمرا تنفيذيا، الثلاثاء الماضي، يوجه وزيري الخارجية والخزانة بتقديم تقرير حول ما إذا كان سيتم تصنيف أي من فروع جماعة الإخوان المسلمين كتلك الموجودة في لبنان ومصر والأردن، منظمات إرهابية أجنبية. وكان الاتهام الذي رفعته إدارة ترامب لفروع الإخوان المذكورة هو دعم أو تشجيع شن هجمات عنيفة على كيان يهود وشركاء أمريكا، أو تقديم الدعم المادي لحركة حماس.

وينص الأمر على أن يتخذ الوزيران الإجراءات اللازمة خلال 45 يوما من تقديم التقرير، إذا تقرر المضي في تصنيف تلك الفروع "منظمات إرهابية أجنبية"، و"إرهابيين عالميين مصنفين بشكل خاص".

وقد أشار القرار إلى ما حدث عقب هجوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث شارك الجناح العسكري لفرع جماعة الإخوان في لبنان، إلى جانب حماس وحزب إيران اللبناني في مهاجمة مواقع في كيان يهود. أما الفرع الأردني فاتهمه ترامب بأنه يقدم دعما ماديا للجناح العسكري لحركة حماس، التي تصنفها أمريكا وألمانيا والاتحاد الأوروبي ودول أخرى كمنظمة إرهابية.

ويذكر أن حاكم ولاية تكساس جريج أبوت (وهو جمهوري أيضا) قدفرض الأسبوع الماضي التصنيف ذاته على جماعة الإخوان المسلمين على مستوى الولاية.

وقبل أشهر من هذا القرار، أعلن الأردن في نيسان/أبريل 2025، حظر كل نشاطات جماعة الإخوان المسلمين في المملكة وإغلاق مقارها ومصادرة ممتلكاتها، متهما الجماعة باقتناء سلاح ومحاولة تصنيع متفجرات وصواريخ والتخطيط لزعزعة أمن الدولة. مع العلم أن السعودية ومصر والإمارات ودولا أخرى تصنف جماعة الإخوان المسلمين كمنظمة إرهابية وتلاحق أفرادها منذ زمن.

لا يمثل الأمر التنفيذي الذي اتخذه ترامب لبدء إجراءات تصنيف بعض فروع جماعة الإخوان المسلمين كـ"منظمات إرهابية أجنبية" قراراً شاملاً أو نهائياً لاعتبارات سياسية، فالقرار لا يشمل التنظيم الدولي، أو الجماعة الأم، أو معظم فروعها المنتشرة في عشرات الدول، كما لا يتضمن العقوبات المتعلقة بالشبكات المالية والإعلامية والدعوية التابعة للجماعة، وهذا يعني أن القرار يستهدف جزءاً من البنية الإخوانية، وليس هيكلها العالمي المتكامل. ولكن هذا الأمر يعكس تحولاً نوعياً واستراتيجياً في التعامل مع الحركات الإسلامية والإسلام السياسي بشكل عام.

فقد تعاملت أمريكا ولعقود مضت مع الجماعات الإسلامية في مختلف مناطق العالم بدعمها أو فتح الطرق لها لخدمة سياساتها حيث رأت فيها أدوات استراتيجية فاعلة لمواجهة النفوذ السوفيتي آنذاك، أو مواكبة رياح التغيير التي كانت تدفع لتغيير وجوه وأنظمة مُستهلكة.

فمن الثورة الإيرانية إلى الصراع الأمريكي السوفييتي في أفغانستان كانت تتداخل المصالح الأمريكية مع القوى الإسلامية، فدعم أمريكا للمجاهدين الأفغان لم يكن لبناء منظومة مبادئ أو تشكيل قوى سياسية صديقة بل كانت تبحث عن قوة قادرة على مقاومة الجيش الأحمر؛ حيث لعبت أمريكا دوراً محورياً في دعم الإسلاميين، وقامت برعاية وتجنيد وتدريب المقاتلين العرب في معسكرات بيشاور، وقدمت الأسلحة والمساعدات المالية والعسكرية للمتطوعين العرب والأجانب، كما استضافت الجامعات الأمريكية عدة محاضرين إسلاميين مثل عبد الله عزام للترويج لفكرة الجهاد وجمع الدعم الفكري والسياسي للمقاتلين.

كما فتحت الأبواب على مصاريعها أمام الجماعات الإسلامية في الدول العربية لإرسال الشباب تحت شعار الجهاد ضد الغزو الشيوعي السوفيتي ولم يكن الدعم مجرد سلاح أو تدريب بل كان يتضمن تمويلا واسعا وتسهيلات لوجستية وتنسيقا مفتوحا مع السعودية ودول خليجية أخرى تولت كلفة التجنيد وقدمت الرواتب وتذاكر السفر وغيرها للمتطوعين. وفي تلك المعسكرات وُلدت النواة الصلبة للجماعات الجهادية العابرة للحدود وخرجت من أفغانستان عشرات القيادات التي توزعت لاحقاً في كل ساحات الصراع الإقليمية والدولية، وهو ما جعل الإسلام السياسي مقبولا أمريكيا ومدعوما منها أحيانا لتحقيق مصالح مرحلية.

إلا أن هذا الطريق لم يكن مأمون العواقب فقد تحولت بعض هذه الجماعات لاحقاً إلى خصوم استراتيجيين لأمريكا بعد أن تعمقت جذورها في البلاد الإسلامية وأصبحت قادرة على التأثير السياسي والاجتماعي بشكل مباشر. وقد حاولت أمريكا احتواء بعضها ولكن العلاقات وصلت إلى طريق مسدود في كثير من الأحيان فانقلبت هي على بعض الجماعات وانقلبت عليها جماعات أخرى، حتى وقع بينهم ما صنع الحداد برز بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر فأعلنت أمريكا الحرب على ما يسمى "الإرهاب" وقامت بغزو العراق وأفغانستان، وأبقت الباب مفتوحا لعلاقاتها مع بعض الجماعات التي خدمت مصالحها في العراق والشام، وحاولت ضبط لعبة الموازنات بين حليفها الأوحد في الشرق الأوسط (أو الفتى المدلل) كيان يهود وبين بعض الجماعات الأخرى في الشام ولبنان وفلسطين ولم تثمر هذه العلاقات عن شيء، حتى جاءت عملية طوفان الأقصى فكانت الضربة القاصمة للعبة الموازنات، فانكشف سحرها وخابت آمالها، بعدما ظهر وجهها الحقيقي بدعم ربيبتها كيان يهود في حرب وحشية أبادت البشر ودمرت الحجر والشجر، فانقلب الرأي العام العالمي ضدها وضد حليفها "المدلل" بل انقلبت صورة الضحية "المزعومة" إلى صورة الجلاد المجرم حتى داخل الشارع الأمريكي نفسه، وانتفضت شعوب البلاد الإسلامية ضدها، وتعاطفا وتأييدا للمقاومة في غزة على رأسها حماس المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، بل زاد الحنق والغضب على عملاء أمريكا وأعوانها من حكام المنطقة الذين راحوا ينصرون الجلاد ويتآمرون على الضحية، فشعر أولئك بالخطر على عروشهم واهتزاز كراسيهم فتغيرت المعادلات واختلت التوازنات ما دفع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الإسلام السياسي وتحديداً جماعة الإخوان المسلمين. بل إن الإعلان الأمريكي - حسب مراقبين - جاء عقب زيارة ولي عهد السعودية إلى البيت الأبيض مؤخرا، وبضغط من حلفاء آخرين كمصر والأردن فقد أصبحوا يرون خطر طوفان الغضب على عروشهم فهرعوا إلى أمريكا يستجدونها الغوث والعون.

وقد عبر توماس باراك، مبعوث الرئيس الأمريكي إلى المنطقة عن هذا الشرخ وانفراط حبل الموازنات الذي طالما لعبت به أمريكا بقوله "إن أهل هذه المنطقة لا يعرفون معنى خضوع"، في إشارة إلى أن القوة والعنف هي المستقبل المرتقب للتعامل مع أهل المنطقة.

إن هذا الموقف الأمريكي تجاه الإسلام السياسي لا يقتصر على جماعة الإخوان فقط بل يشمل تقييما شاملا للتيارات الإسلامية السياسية في البلاد الإسلامية ولكن بخطوات محسوبة مدروسة ما يفسر أن القرار لم يشمل الجماعة الأم ولا التنظيم الدولي عموما بل جاء ضمن رؤية تهدف إلى وضع خطة طريق جديدة للتعامل مع تحديات الإسلام السياسي.

لم تكن هذه الخطوة الأمريكية غير متوقعة، بل هي توكيد على نظرة الغرب وعلى رأسه أمريكا في التعامل مع الأمة الإسلامية، فالعداء مع الإسلام هو عداء مبدئي لا تغيره البراغماتية الغربية في التعامل مع خصومها، بل يكشف أن أمريكا وعملاءها لن تغفل لهم عين حتى يقضوا على الإسلام. والمسلمون في المقابل لا تلين لهم قناة ولا ينحني لهم رأس إلا لله، وهم فوق ذلك حملة رسالة ربانية خالدة طاهرة نقية، وقد وعدهم الله بالنصر والتمكين إن هم ثبتوا لعدوهم ولم يستكينوا أو يعطوا الدنية في دينهم، فأي الفريقين أحق بالنصر والتمكين؟ قال تعالى: ﴿وعد اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ﴾.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

خالد علي

ما سر رضا ترامب عن الإدارة الجديدة فى سوريا؟!

أعلن الرئيس الأمريكي ترامب في أكثر من مناسبة عن إعجابه بالرئيس السوري للمرحلة الانتقالية أحمد الشرع، فقد نقلت سي إن إن بالعربية: "أعرب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الاثنين، عن ثقته بقدرة الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع على قيادة بلاده، وذلك بعد لقائه به في البيت الأبيض". وقال ترامب للصحفيين في المكتب البيضاوي عن الشرع: "هو قائد قوي للغاية، قادم من بيئة صعبة للغاية، وهو رجل حازم، أنا معجب به، وأتفق معه... وسنبذل قصارى جهدنا لإنجاح سوريا".

وفي الثاني من كانون الأول/ديسمبر 2025 سلّم المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، توم براك، رسالة خطية من ترامب إلى الشرع، وجاء في الرسالة: "أحمد، ستكون قائداً عظيماً، والولايات المتحدة ستساعدك".

فما سر هذا الرضا؟ وما الذي فعله أحمد الشرع حتى كسب هذا الرضا والإعجاب من أمريكا التي تقود حرباً صليبية ضد الأمة الإسلامية منذ عقود وحتى يومنا هذا؟

أولاً: قبل أحمد الشرع بأن لا يغيّر من طبيعة نظام الحكم في سوريا بعد سقوط أسد، فقد أعلن أن سوريا سيبقى نظامها جمهورياً علمانياً يفصل الدين عن الدولة، وحافظ على الدستور السابق مع بعض التعديلات غير الجوهرية، كما حافظ على جميع القوانين الوضعية المعمول بها، واستمرت المحاكم والقضاء على تنفيذ تلك القوانين التي كان معمولاً بها أيام بشار.

ثانياً: انضمّ أحمد الشرع إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، والإرهاب بنظر أمريكا يشمل كل جهة أو شخص يدعو لتحكيم الإسلام في واقع الحياة، ومواجهة الاستعمار الغربي، وعدم الخضوع للإرادة الدولية.

ثالثاً: سار أحمد الشرع في عملية التطبيع مع كيان يهود بعد التحرير مباشرة، معلناً التزامه باتفاقية عام 1974، وأن سوريا لن تستهدف كيان يهود وأعلى من الخطاب الوطني. والتقى وزير الخارجية السوري أكثر من مرة بمسؤولين يهود، كما لم يعلن أحمد الشرع رفضه خلال لقائه مع ترامب في الرياض الانضمام لاتفاقيات أبراهام التي دعا لها ترامب.

رابعاً: عمل أحمد الشرع على تطبيق القرار 2254 من خلال عفوه عن المجرمين والقتلة من أزلام نظام الأسد، بل حتى إدخال بعضهم في مناصب حكومية. فقد عُيِّن المجرم فادي صقر عضوا في لجنة السلم الأهلي، وعيّن بعض شبيحة النظام ومؤيديه في مناصب وزارية، مثل وزير التربية محمد تركو الذي كان موظفاً لدى بشار الأسد ومؤيداً له حتى يوم التحرير، وكذلك هند قبوات التي تم جلبها من كندا وهي المعروفة بتأييدها للمثليين. فهي تشكيلة تضم المؤيد والمعارض والمتشبّع بالفكر الغربي، في صورة من صور تطبيق القرار 2254، وهذا ما سعى إليه المبعوث الأممي بيدرسون في لقائه مع أحمد الشرع بتاريخ 2025/12/16، حيث طالبه بضرورة تطبيق القرار 2254.

خامساً: يتوجه أحمد الشرع إلى منع أي نشاط سياسي حزبي على أساس الإسلام في سوريا، فقد صرّح مستشاره الشخصي أحمد زيدان بضرورة أن تحلّ جماعة الإخوان المسلمين نفسها، وما زالت سجونه تضم العشرات من معتقلي الرأي السياسي من شباب حزب التحرير، حيث حكمت محاكم أمنية (قضاتها ملثمون) على بعض منهم بأحكام سياسية جائرة وصلت حتى عشر سنوات. والمفارقة العجيبة أن هذه الأحكام صدرت بالتزامن مع زيارة أحمد الشرع إلى أمريكا لإلقاء كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

سادساً: منع أحمد الشرع حركة حماس من افتتاح مكاتب لها على الأراضي السورية، في خطوة ترضي أمريكا التي تشارك كيان يهود في حربه على تلك الجماعات التي أشعلت معركة طوفان الأقصى التي هزت كيان يهود بل العالم كله.

إن كل هذه الأسباب المذكورة، بالإضافة إلى نهج الإدارة السورية الحالية في الخضوع التام للإرادة الأمريكية، تفسّر هذا الرضا الأمريكي؛ فهي لا تخرج عن توجيهات أمريكا، شأنها شأن باقي حكام المسلمين الذين يسارعون لإرضائها، وأعانوها على استمرار هيمنتها على بلاد المسلمين بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية.

إن نهج الإدارة السورية الجديدة في إرضاء أمريكا والخضوع لإملاءاتها نهج لا يرضي الله، ثم لا يرضي عباده الصادقين في الشام الذين ثاروا على نظام أسد، وأرادوا تغييره تغييراً جذرياً، والانعتاق من الاستعمار الغربي الذي عاث في بلاد المسلمين الفساد، وارتكب وما زال يرتكب أفظع الجرائم بحق المسلمين.

وفي الختام نعود لنؤكد على الحقائق القرآنية التي خاطبنا الله سبحانه وتعالى بها فيما يخص علاقتنا بالكفار المحاربين، حيث قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾. وقال عز وجل: ﴿وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾.

فتولّي الكافرين والركون إليهم ومحاولة إرضائهم كلها موجبة لسخط الله وغضبه، ومانعة من هداية الله ونصرته وهذا هو الخسران المبين في الدنيا والآخرة.

نسأل الله تعالى أن يحفظ الشام وأهلها، وأن يهيّئ لها قيادة صادقة مخلصة، تحكم بشرع الله، وترعى شؤون الأمة، وتذود عن دينها، وتقطع كل تبعية للكافرين. والحمد لله رب العالمين.

بقلم: الأستاذ أحمد الصوراني